المجلد: 03
العدد: 01
الشهر والسنة: نوفمبر2026
ص ص: 32 - 62

البشرى
للبحوث والدراسات
مجلة علمية دولية سداسية محكّمة
El-Bushra for Research and Studies a half-yearly international peer-reviewed Scientific Journal
ISSN : 2992-1260-EISSN : 3088-8794

السياسة الخارجية الجزائرية والأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي: استراتيجيات المواجهة وآليات الاستجابة 2020–2026

Algerian Foreign Policy and Regional Security in the African Sahel: Strategies for Responding to Complex Crises and Transnational Threats

عبد الصمد بورقبة، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل العولمة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر).
a.bouregba@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2020/05/23 تاريخ القبول: 2020/09/27 تاريخ النشر: 2020/11/01

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تحولات السياسة الخارجية والعقيدة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي خلال الفترة (2020–2026)، في ظل تصاعد الأزمات المركبة والتهديدات العابرة للحدود. بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واقتراب حالة الدراسة، تُسقط الدراسة "نظرية مركبات الأمن الإقليمي" (*RSC*) لـ باري بوزان وأولي ويفر لتفكيك التداخل بين الأمن القومي الجزائري والأمن الإقليمي لبلدان الجوار الجنوبي. تعالج المخطوطة إشكالية مدى قدرة الجزائر على تحقيق التوازن بين ثوابتها العقائدية الكلاسيكية ومتطلبات "الردع الاستباقي" للتعامل مع المستجدات الميدانية؛ وعلى رأسها نشوء "تحالف دول الساحل" (*AES*)، وتمدد الفواعل الدولية والشركات العسكرية الخاصة، فضلاً عن تحول بوصلة الشراكة نحو أبعاد تنموية واقتصادية حيوية. خلصت الدراسة إلى أن المقاربة الجزائرية المحدثة نجحت في الجمع بين أداة الردع السياسي-العسكري لحماية الشريط الحدودي، وبين تفعيل الدبلوماسية التنموية كركيزة أمنية استباقية، مما يفرض إعادة تكييف أدوات الوساطة التقليدية لضمان استقرار الإقليم.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية؛ الأمن الإقليمي؛ الساحل الإفريقي؛ نظرية مركباتالأمن الإقليمي؛ الردع الاستباقي؛ تحالف دول الساحل (AES).

Abstract:

This study analyzes the transformations in Algerian foreign policy and security doctrine toward the African Sahel region between 2020 and 2026, amid escalating complex crises and transboundary threats. Employing a descriptive-analytical methodology and a case study approach, the study applies the Regional Security Complex Theory (RSCT) by Barry Buzan and Ole Wæver to deconstruct the structural interdependence between Algerian national security and the regional stability of its southern neighbors. The paper addresses how Algerian diplomacy balances its core constitutional principles with the imperatives of "proactive deterrence" to adapt to shifting dynamics—most notably the emergence of the Alliance of Sahel States (AES), the proliferation of international actors and private military companies, and the shift toward strategic development partnerships. The findings indicate that Algeria's updated framework successfully merges politico-military deterrence along its borderlands with proactive developmental diplomacy, necessitating the recalibration of itstraditional mediation tools to sustain regional stability.

Keywords: Algerian Foreign Policy; Regional Security; African Sahel; Regional Security Complex Theory; Proactive Deterrence; Alliance of Sahel States (AES).

1. مقدمة:

تُشكّل السياسة الخارجية الجزائرية في بيئتها الإقليمية نموذجاً حيوياً للفواعل الاستراتيجية التي تتشابك محدداتها الداخلية مع تحولات البيئة الدولية، فمنذ نيل الاستقلال، صاغت الجزائر كينونتها الدبلوماسية استناداً إلى إرث الثورة التحريرية، ممّا منحها ثقلاً رمزياً ومحورياً في المحافل الدولية، وتجسّد ذلك في تبني مبادئ صارمة كدعم حركات التحرر، ورفض التدخل العسكري الأجنبي، وحل النزاعات بالطرق السلمية، واحترام السيادة الوطنية للدول.

هذا الإرث شكّل تاريخياً بوصلة التعاطي الجزائري مع الجوار الجغرافي، وتحديداً منطقة الساحل الإفريقي التي تُمثّل العمق الاستراتيجي والأمني الأكثر حساسية للأمن القومي الجزائري. ومع الانتقال إلى الألفية الثالثة، وخاصة خلال الفترة الممتدة بين عامي **2020** و**2026**، دخلت منطقة الساحل الإفريقي التي تضم مالي، النيجر، بوركينا فاسو، تشاد، وموريتانيا في طور جديد من الاضطراب الجيوسياسي غير المسبوق، حيث تداخلت الأزمات بشكل مركّب؛ فلم تعد المعضلة مقتصرة على نشاط التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود وشبكات الجريمة المنظمة وتجارة السلاح والتهريب فحسب، بل تعمقت لتشمل انهيارات دستورية متلاحقة عبر سلسلة من الانقلابات العسكرية، متبوعة بانسحاب المقاربات العسكرية الدولية التقليديةكالقوات الفرنسية وبعثات الأمم المتحد(MINUSMA) وما نتج عنه من فراغ استراتيجي حاد، قاد في نهاية المطاف إلى تأسيس تحالفات إقليمية جديدة مثل "تحالف دول الساحل.(AES) "

هذه الارتدادات العنيفة على الحدود الجنوبية للجزائر فرضت تحدياً مباشراً على الأداء الأمني والدبلوماسي الجزائري، مما دفع بصنّاع القرار إلى تبني سلوك أمني أكثر ديناميكية ومرونة للاستجابة لهذه الأزمات المركبة. وتجلى هذا التحول بوضوح في التطور الدستوري لعام 2020، والذي حمل مراجعة جوهرية للعقيدة الأمنية الجزائرية من خلال إتاحة إمكانية مشاركة الجيش الوطني الشعبي في عمليات حفظ السلام خارج الحدود تحت مظلة المنظمات الدولية والإقليمية.

بناءً على هذه المعطيات المتسارعة، تأتي هذه الدراسة لتشريح أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية، وفحص مدى نجاعة مرتكزات عقيدتها الأمنية وآلياتها الاستراتيجية الموظفة بين 2020 و2026، في سبيل احتواء التهديدات المستجدة وصياغة مقاربة شاملة توازن بين الردع العسكري والدبلوماسية الوقائية لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

1.1. إشكالية الدراسة.

تتمحور الإشكالية المحورية لهذه الدراسة حول المعضلة الاستراتيجية التي واجهتها الدبلوماسية الأمنية الجزائرية بين عامي 2020 و2026؛ حيث فرض انهيار الترتيبات الأمنية الدولية التقليدية كالانسحاب الفرنسي ووقف بعثة مينوسما وتصاعد الانقلابات العسكرية المتتالية، واقعاً جيوسياسياً شديد الفوضى على الحدود الجنوبية للجزائر.

هذا الواقع وضع المبادئ الكلاسيكية المستقرة للسياسة الخارجية الجزائرية أمام اختبار ميداني حرج يتطلب الموازنة بين الردع والتحرك الأمني لحماية الأمن القومي، وبين الحفاظ على العقيدة الدبلوماسية القائمة على الحلول السلمية وعدم التدخل. وبناء على ذلك، نطرح التساؤل الجوهري للدراسة:

-إلى أي مدى استطاعت السياسة الخارجية والعقيدة الأمنية الجزائرية المحدثة لعام 2020 تحقيق التوازن بين الالتزام بمرتكزاتها العقائدية الكلاسيكية ومتطلبات الردع الاستباقي لاحتواء التهديدات العابرة للحدود والأزمات المركبة في منطقة الساحل الإفريقي خلال الفترة (2020–2026)؟"

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي طبيعة الأزمات المركبة الأمنية، الدستورية، والجيوسياسية التي أعادت تشكيل بيئة الساحل الإفريقي في الفترةالممتدة 2020-2026؟
2. كيف ساهم التعديل الدستوري الجزائري لعام 2020 في إضفاء مرونة وديناميكية جديدة على العقيدة الأمنية للسياسة الخارجية تجاه دول الجوار؟
3. ما هي حدود فعالية المقاربة الجزائرية التي تدمج الدبلوماسية الوقائية بالردع العسكري في التعامل مع الفواعل الجديدة بالساحل مثل "تحالف دول الساحل " (AES)؟

2.1. فرضيات الدراسة

- **الفرضية الاولى: ثمة** علاقة طردية بين تصاعد حدة الأزمات المركبة وفراغ القوة الاستراتيجي في الساحل بين 2020 و2026، وبين اتجاه صناعة القرار في الجزائر نحو تفعيل سلوك أمني وعسكري أكثر مرونة واستباقية لتأمين حدودها البرية."
- **الفرضية الثانية:** إن المراجعة الدستورية لعام 2020 شكلت نقطة تحول مؤسساتي سمحت للعقيدة الأمنية الجزائرية بالتحرر نسبياً من قيود الانكفاء الجغرافي التقليدي، مما أتاح للجيش أبعاداً مناورتية جديدة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود."
- **الفرضية الثالثة:**على الرغم من صلابة المقاربة الدبلوماسية الجزائرية المتمسكة بالشرعية الدستورية وحل النزاعات سلمياً، إلا أن نجاعتها الميدانية واجهت قيوداً هيكلية جراء تنامي النفوذ الدولي البديل وتأسيس تحالفات إقليمية جديدة (AES) رفضت الأطر التقليدية السابقة للوساطة."

3.1. منهجية الدراسة

لتحقيق الدقة والعمق في تحليل هذه الظاهرة المركبة، في هذه الدراسة اخترنا مقاربة **تكاملية تجمع بين ثلاثة مناهج أساسية**، إضافة للإطار النظري كالاتي:

.1**المناهج :**

- **المنهج الوصفي التحليلي:** يتم استخدامه لتفكيك ورصد ملامح البيئة الأمنية في الساحل 2020-2026، وتصنيف التهديدات إرهاب، جريمة، انقلاب، تدخل دولي مع تحليل أبعاد الاستجابة الجزائرية ومخرجاتها.
- **منهج تحليل النظم**: حيث تعتبر "البيئة الأمنية المضطربة للساحل" بمثابة مدخلات (Inputs)تضغط على صانع القرار الجزائري، لنقوم بتحليل العملية الديناميكية الداخلية وصناعة القرار الدستوري والأمني، والتي أدت إلى مخرجات (Outputs) متمثلة في التمركز العسكري المحدث والمبادرات الدبلوماسية.

- **الاقتراب الجيو-استراتيجي:** تكمن ضرورة استخدامه، لكونه يدرس التفاعل بين المعطى الجغرافي خطوط الحدود الطويلة والمكشوفة للجزائر مع مالي والنيجر والبعد الاستراتيجي حفظ حيوية المجال الحيوي الجنوبي للبلاد.

4.1. الإطار النظري:

تم اعتماد **"نظرية مركبات الأمن الإقليمي Regional Security Complex)** **Theory - RSCT)** لروادها **باري بوزان وأولي ويفر.(Barry Buzan &Ole Wæver)** حيث تفترض هذه النظرية أن الهواجس الأمنية للدول لا يمكن عزلها عن جيرانها، حيث تتشابك في منطقة جغرافية معينة "مجموعة من الفواعل تترابط طردياً في أمنها القومي".

وهذا ينطبق تماماً على الجزائر والساحل؛ فالتخوف الجزائري ليس ترفاً سياسياً، بل هو استجابة حتمية لبنية أمنية متداخلة يهدد سقوط أي جزء منها مثل مالي أو النيجر استقرار الدولة المحورية مباشرة.

5.1. أهداف الدراسة: تطمح هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم فعالية آليات السياسة الخارجية الجزائرية في التعاطي مع الأزمات الأمنية والسياسية المركبة في منطقة الساحل الإفريقي، واستكشاف قدرة الاستراتيجيات الوطنية (الأمنية، الدبلوماسية، والتنموية) على احتواء التهديدات العابرة للحدود وحماية المصلحة الوطنية في ظل التنافس الدولي المحموم في المنطقة.

2.المقاربة المفاهيمية والمبادئ التأسيسية للسياسة الخارجية الجزائرية

1.2 الإطار المفاهيمي والتحليلي لظاهرة السياسة الخارجية:

على غرار المعضلات المفاهيمية التي تشهدها حقول العلوم السياسية والدراسات الدولية، يواجه مفهوم "السياسة الخارجية" إشكالية حادة في الضبط والتحديد والنمذجة. ويعود هذا الارتباك الاصطلاحي إلى التباين الجوهري في زوايا النظر والتناول بين المدارس الفكرية؛ حيث يتأرجح التحديد الإجرائي للمفهوم بين نزعتين: نزعة قانونية ومؤسساتية

ضيقة تحصر السياسة الخارجية في الأداء الرسمي للأجهزة السيادية للدولة، ونزعة سلوكية حركية تتسم بالعمومية وتتسع لتشمل كافة التفاعلات العابرة للحدود الوطنية.

وضمن سياق هذه الدراسة، وتأسيساً على الرغبة في تفكيك السلوك الخارجي للدولة في أبعاده المركبة، يُستحضر الاقتراب النظري والمفاهيمي الذي صاغه المفكر العربي الدكتور "حامد ربيع"، والذي تميز بنظرة استشرافية تجاوزت الأطر الدستورية الجامدة. حيث ينظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها: «جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية»، وهو ما يعني بالضرورة إدراج نشاط الجماعة كوجود حضاري وقيمي، أو التعبيرات الذاتية والمجتمعية كصورة فردية أو جماعية للحركة الخارجية، ضمن الباب الواسع للسياسة الخارجية[1].

إن إسقاط هذا المنظور الممتد على بيئة الجوار الإقليمي للجزائر يكتسي أهمية بالغة عند فحص التفاعلات الاستراتيجية في منطقة الساحل الإفريقي، ولا سيما خلال الطور الزمني الممتد بين عامي 2020 و2026؛ إذ لم يعد السلوك الخارجي الفاعل في هذه المنطقة حكراً على التفاعلات الرسمية أو الدبلوماسية التقليدية بين الحكومات المركزية، بل أضحى متأثراً بشكل عضوي بالفواعل غير الرسمية والروابط الإثنية والقبلية العابرة للحدود، فضلاً عن تأثير شبكات الفوضى المسلحة وجماعات العنف العابر للحدود الوطنية.

هذا الواقع يفرض على الدولة المحورية تبني استراتيجيات استجابة مرنة تتداخل فيها الأبعاد السياسية النظامية بالمقاربات المجتمعية والأمنية الشاملة لتأمين مجالها الحيوي.

2.2 الجذور الثورية والمبادئ الحاكمة للدبلوماسية الجزائرية.

قامت السياسة الخارجية الجزائرية في بنيتها العميقة على إرث الثورة التحريرية الكبرى (1954-1962) كركيزة عقائدية وفلسفية صلبة، ورافد تاريخي لا ينضب في هندسة وصياغة مبادئها الدبلوماسية.

إن التضحيات الجسيمة والتجربة النضالية الفريدة للشعب الجزائري ضخت في شرايين صانع القرار عقيدة راسخة تتمحور حول قدسية الوحدة والسيادة الوطنية،

والرفض المطلق لكافة أشكال القمع والاستعمار والاحتلال الأجنبي، ومناهضة الاستلاب السياسي بكافة تجلياته.

وقد شهدت هذه العقيدة مخاضاً مؤسساتياً وتنظيمياً حاسماً أثناء فترة الكفاح المسلح؛ إذ تعززت أدبياتها الفكرية ومبادئها التوجيهية في "مؤتمر الصومام" عام 1956 الذي وضع لبنات التنظيم المؤسساتي للدولة الثورية، ثم رسمت معالمها الدبلوماسية النهائية في "مؤتمر طرابلس" عام 1962.

وبموجب المقررات التاريخية لهذا المسار النضالي، تم تبني مبدأ مناهضة الإستعمار ودعم حركات التحرر في العالم كخط عريض لا يقبل المساومة في السياسة الخارجية الجزائرية، وهو ما جعل من الجزائر عاصمة للتحرر والوساطة النزيهة في القارة الإفريقية والعالم الثالث بأسره.

وعند نقل هذه المبادئ من مستواها النظري القيمي إلى مستواها التطبيقي والعملي في بيئة الجوار الإقليمي والجغرافي للبلاد، نجد أن السياسة الخارجية الجزائرية تمسكت طوال عقود بركيزتين أساسيتين:

• **أولاً:** مبدئية ضبط الحدود وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار: وهو المبدأ الذي دافعت عنه الجزائر بقوة في أروقة منظمة الوحدة الإفريقية؛ فمنذ فجر الاستقلال، واجهت الجزائر تحديات حدودية معقدة تجسدت في أول نزاع مسلح مع المغرب في "حرب الرمال" عام 1963، مروراً بالمفاوضات التقنية لضبط الحدود مع تونس.

وبناءً على رؤية استراتيجية واعية، سعت الجزائر بقوة إلى إبرام اتفاقيات ثنائية دولية لترسيم وتثبيت حدودها البرية بشكل نهائي مع كافة دول جوارها، إيماناً منها بأن التحديد الدقيق والدستوري للمجال السيادي هو الصمام الأساسي لإغلاق ثغرات النزاع الإقليمي، ومنع القوى الدولية الإمبريالية من استغلال الهشاشة الحدودية لتفجير القارة من الداخل.

• **ثانياً:** مبدأ التعاون الجواري وحسن الجوار الاستراتيجي: يتجاوز حسن الجوار في المنظور الدبلوماسي الجزائري مجرد التعايش السلمي السلبي، ليتجه نحو البناء الإيجابي القائم على خلق شبكات تعاون ثنائي وإقليمي متينة تصب في المصلحة العليا لبيئة الجوار المشترك.

وتتحرك الجزائر في هذا الصدد عبر آليات التشاور السياسي، وتبادل المعطيات الأمنية، وتعزيز الروابط التنموية بين مختلف السلطات الحاكمة في دول الجوار. وقد دأبت الجزائر تاريخياً على ترجمة هذا المبدأ من خلال توقيع "اتفاقيات ومعاهدات الإخاء والوفاق والتعاون" مع محيطها الإقليمي وتحديداً مع تونس وموريتانيا في ثمانينيات القرن الماضي، بينما ظل المحور المغربي مستثنى من هذه الديناميكية التكاملية منذ أواخر الستينيات جراء الإشكالات الحدودية والأيديولوجية المعقدة، والتباين الجوهري في مقاربة الأمن الإقليمي.

إن المرتكزات المفاهيمية والتاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية تؤكد أن مبادئ حسن الجوار والالتزام بالحدود الموروثة عن الاستعمار ليست مجرد خيارات دبلوماسية كلاسيكية، بل هي ركائز جيو-استراتيجية صلبة تشكل خط الدفاع الأول عن الأمن القومي، وتمنح الدولة المحورية الشرعية والمرونة اللازمتين لإدارة التفاعلات المعقدة مع الفواعل الرسمية وغير الرسمية في مجالها الحيوي."

3.المبادئ التوجيهية الحاكمة للسلوك الخارجي الجزائري.

1.3دعم حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها:

يستند مبدأ دعم حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها إلى فلسفة الثورة التحريرية الجزائرية التي قامت في جوهرها على مناهضة الظاهرة الاستعمارية بكافة أشكالها وأيديولوجياتها. هذا الالتزام الكفاحي جرى مأسسته دستوريّاً منذ فجر الاستقلال؛ حيث نص دستور عام 1963 في مادته (88) على أن «تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وترقية شعوب القارة يعد بمثابة مواصلة لسياسة الثورة الجزائرية»[2].

كما أكدت الوثائق الدستورية المتعاقبة أن الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية والتمييز العنصري يشكل محوراً عقائدياً ثابتاً، مما جعل الجزائر تتبنى ديبلوماسية تضامنية مطلقة مع شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في معارك تحررها السياسي والاقتصادي.

وتتجلى التطبيقات التاريخية والجيوسياسية لهذا المبدأ في مواقف بارزة؛ منها الدفاع المبكر عن سيادة موريتانيا واستقلالها، والمرافعة المستميتة عن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وفقاً للشرعية الدولية، إلى جانب الدعم التاريخي والمحوري للقضية الفلسطينية.

وفي الحقبة المعاصرة (2020-2026)، تجدد هذا الالتزام من خلال الحركية الدبلوماسية الجزائرية في أروقة مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة للدفاع عن القضايا العادلة وتثبيت حقوق الشعوب المضطهدة.

2.3 عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

تتبنى الجزائر هذا المبدأ كركيزة قانونية مستمدة من ميثاق الأمم المتحدة، والقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، وميثاق جامعة الدول العربية، وقد انعكس ذلك في العقيدة السياسية لصناع القرار من خلال تبني سياسة عدم الانحياز والابتعاد عن المحاور المتصارعة أثناء الأزمات الإقليمية.

وضمن هذا السياق، جاء التصريح الشهير لوزير الخارجية الأسبق "مراد مدلسي" ليؤكد أن الجزائر تعتمد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فهي ترفض التدخل الأجنبي مهما كان نوعه وشكله.

هذا التوجه جرى تأصيله دستوريّاً في متن دستور عام 1976 (المادة 90)، الذي نص على أن «الجزائر تناضل من أجل السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول».[3]

وفي الفترة بين 2020 و2026، شكّل هذا المبدأ حائط الصد الأساسي ضد المشاريع الخارجية في منطقة الساحل؛ حيث عارضت الجزائر بقوة أي تدخل عسكري أجنبي في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، متمسكة بضرورة احترام السيادة الوطنية وتفضيل المقاربات الداخلية المستقلة.

3.3 فض النزاعات سلمياً ورفض استخدام القوة:

تتلاقى الرؤية الجزائرية مع أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، حيث ترفع الدبلوماسية الجزائرية لواء "الدبلوماسية الوقائية" كبديل استراتيجي عن الخيارات العسكرية.[4]

وقد تضمن الوثائق الدستورية الجزائرية نصوصاً صريحة تلزم الدولة بـ«الامتناع عن اللجوء إلى الحرب من أجل عدم المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها».

"هذا الالتزام بالوسائل السلمية كالوساطة، والمساعي الحميدة، والحوار ظل ثابتاً في العقل السياسي الجزائري، ويظهر بشكل مكثف في بيئة الساحل المعاصرة التي تميزت بين 2020 و2026 بأزمات دستورية وأمنية معقدة، حيث ظلت الجزائر تدعو لفتح قنوات الحوار السياسي الشامل بدلاً من اللجوء إلى تغليب لغة السلاح".

4. الخصائص البنيوية للسياسة الخارجية الجزائرية:

1.4 الخاصية المشخصنة: تتميز السياسة الخارجية الجزائرية بوزنها الاستراتيجي المعتبر الممنوح للمؤسسة الرئاسية في عملية صنع وتوجيه القرار الخارجي. فمنذ دستور عام 1963، منحت المادتان (41 و43) رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة والمكلف الفعلي بإدارة الشؤون الخارجية. وقد حافظت الدساتير المتعاقبة على هذا النمط المؤسساتي؛ إذ نص دستور عام 1989 في مادته (74) على قيادة الرئيس للسياسة الخارجية وتوجيهها وتعيين السفراء، وهو المنحى التمكيني الذي تعزز بشكل لافت في دستور عام 1996 حيث تكرس استحواذ الرئاسة على صناعة القرار الخارجي.[5]إن هذه الشخصنة

المؤسساتية لا تعني العفوية، بل تنبع من إدراج صناع القرار للشؤون الخارجية والدفاعية ضمن المربعات السيادية الحساسة والأولويات الأمنية القصوى للدولة.

وتجلت هذه الخاصية في المرحلة الممتدة بين 2020 و2026؛ حيث قاد رئيس الجمهورية مباشرة هندسة الاستجابة للأزمات المحيطة بالبلاد من خلال التعديلات الدستورية واستحداث آليات التنسيق الأمني العليا.

2.4الخاصية الأزموية: يتسم السلوك الخارجي الجزائري بتحركه "الأزموي"؛ أي أن الدبلوماسية الجزائرية تبلغ ذروة حركيتها وتأثيرها في أوقات الأزمات والتحولات الكبرى، في حين قد تشهد فترات الاستقرار النسبي نوعاً من الجمود أو الهدوء التكتيكي[6].

وقد منحت الثورة التحريرية دفعة قوية لهذه الحركية إقليمياً ودولياً، وعلى الرغم من الانكماش المؤقت في الستينات، إلا أن الجزائر سرعان ما استعادت ريادتها في العالم الثالث عبر احتضان مؤتمرات دولية كبرى مثل "مجموعة 77" (1967) وقمم منظمة الوحدة الإفريقية[7].

ورغم أن النزاع حول الصحراء الغربية في ثمانينيات القرن الماضي أدى إلى تشتيت بعض الجهود، ورغم "الانكفاء والتعطل الانتقالي" الذي فرضته الظروف الداخلية خلال العشرية السوداء في تسعينيات القرن العشرين، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية شهدت قفزة نشطة مع بداية الألفية عبر حل نزاع القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتريا، واستثمار أحكام مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لإعادة تموقع الجزائر دولياً.

وفي الطور الراهن برزت هذه الخاصية الأزموية بشكل حاد؛ حيث تحركت الأجهزة الدبلوماسية والأمنية الجزائرية بأقصى طاقتها الاستعجالية لمواجهة "الفراغ الاستراتيجي" والانقلابات المتلاحقة في منطقة الساحل.[8]

3.4 الخاصية الحيادية: يشكل الحياد مبدأً عقائدياً راسخاً في سلوك الجزائر الخارجي، حيث تنأى بنفسها تماماً عن سياسات المحاور والتحالفات العسكرية مع القوى الأجنبية العظمى.

هذا "الحياد الإيجابي" منح الجزائر مصداقية عالية وسمعة دولية كوسيط نزيه وغير منقاد، مما مكنها من قيادة وساطات تاريخية ناجحة مثل تسوية النزاعات الليبية-التونسية، والمصرية-الليبية، والوساطة بين الفصائل الفلسطينية، وحل أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران، وتسوية النزاع العراقي-الإيراني عام 1975 [9]. كما تجلى هذا الحياد في البعد الإفريقي عبر نزاعات القرن الإفريقي والساحل، وهو ما سمح للجزائر بالحفاظ على مسافة واحدة تؤهلها لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة.

4.4السمة التفاوضية والوساطة الدولية: ارتباطاً بمسارها الثوري، اتخذت السياسة الخارجية الجزائرية من "التفاوض والوساطة" أداة بنيوية لفض النزاعات الدولية وتكريس السلم الجماعي كواجب قيمي واستراتيجي، ولعل أبرز تجليات هذه السمة يظهر في الملف المالي؛ حيث قادت الجزائر لسنوات طويلة جهود الحوار بين الحكومة المركزية وفصائل الشمال، وهو المسار الذي تُوّج بـ "اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر".[10]

ورغم التحديات الهيكلية والتحولات المعقدة التي طرأت على هذا الاتفاق خلال الفترة بين 2020 و2026 جراء تبدل السلطة الحاكمة في باماكو، إلا أن السمة التفاوضية والمقاربة الحوارية للجزائر ظلت تمثل البديل الأكثر قبولاً ومصداقية لدى المجتمع الدولي مقارنة بالمشاريع العسكرية الأجنبية الفاشلة.

"بناءً على هذا الاستقراء، يتضح أن التلازم البنيوي بين المبادئ الثابتة والخصائص الحركية للسياسة الخارجية الجزائرية، يشكل نموذجاً دبلوماسيا متميزاً؛ حيث يعمل إرث التحرر وعدم التدخل ككوابح مبدئية تحمي السيادة، في حين تمنح الخصائص الأزموية والتفاوضية صانع القرار في الرئاسة المرونة التكتيكية اللازمة للمناورة واحتواء المخاطر المتعاظمة في بيئة الساحل المضطربة."

5. محددات السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء البيئتين الداخلية والإقليمية.

يُقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل والمغيرات الهيكلية المؤثرة في توجه وتبلور الفعل الدبلوماسي والأمني لأي دولة. ومن منظور التحليل العلمي، تُدرس السياسة الخارجية باعتبارها "متغيراً تابعاً" يتأثر بـ "متغيرات مستقلة" تفرضها تفاعلات البيئتين الداخلية والخارجية[11]. إن تفكيك هذه المحددات يسمح بفهم آليات "الصندوق الأسود" لصناعة القرار في الجزائر، وكيفية تحويل الضغوط والأزمات إلى مواقف واستراتيجيات ملموسة.

1.5 المحددات الداخلية وضغوط البيئة القومية.

تخضع السياسة الخارجية الجزائرية للمحددات الداخلية بشكل كبير في صياغة فضاءاتها الجوارية والإقليمية، حيث تمثل المقدرات القومية الذاتية حجر الزاوية في تحديد سقف المناورة الجيو-استراتيجية، وتتفرع هذه المحددات إلى أبعاد مادية، وقيمية، ومؤسساتية:

أ. المحدد الجغرافي والجيوسياسي:

يُعد المحدد الجغرافي من أهم المتغيرات الثابتة والمؤثرة في رسم السياسة الخارجية الجزائرية، لا سيما في فضاءاتها المغاربية، والإفريقية، والساحلية على وجه الخصوص حيث يشكل هذا المحدد بعداً جوهرياً في رصد التفاعلات الإقليمية، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الأسبق "عبد العزيز بوتفليقة" سنة 1973 حين صرح بأن موقع الجزائر الجغرافي يمنحها مكانة خاصة استراتيجياً يجعلها تنتمي بالضرورة إلى البحر الأبيض المتوسط، والعالم العربي، وإفريقيا [12]

فالمميزات الجيوسياسية للجزائر باعتبارها تتوسط الفضاء المغاربي، وتعد أكبر دولة أفريقية وعربية من حيث المساحة جعلت منها "دولة مركزية ومحورية" في محيطها، ونقطة ارتكاز حتمية لمختلف التفاعلات الأمنية العابرة للحدود، خاصة في الطور الزمني الممتد بين

2020 و2026، حيث تحولت حدودها البرية الطويلة إلى خطوط دفاع أولى ضد فوضى الساحل.

ب. المحدد الطبيعي ببعده الاقتصادي:

تتميز الجزائر في محيطها الإقليمي بامتلاكها مقدرات طاقوية ضخمة تمنحها هامش مناورة وقدرة على التوسع الاقتصادي والتمويل السيادي مقارنة بجوارها الإفريقي، وتعد الثروات النفطية والغازية الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني؛ إذ تصنف الجزائر ضمن الدول الثلاث الأولى المنتجة للنفط في إفريقيا، وتحتل المرتبة الثامنة عالمياً في احتياطي الغاز الطبيعي، وتعد رابع أكبر مصدر للغاز المسال في العالم، وثالث أكبر مورد لهذه الطاقة الحيوية نحو القارة الأوروبية [13]

هذا الوزن "الجيو-طاقي" يعزز من مكانة الجزائر كقوة إقليمية وازنة في فضاءي المتوسط والساحل، ويمنح فعلها الدبلوماسي استقلالية تامة عن الإملاءات والمحاور الدولية [14]

ج.محدد القدرات العسكرية والأمنية:

تُصنف الجزائر كقوة عسكرية ضاربة ورادعة في محيطها الجغرافي؛ حيث صنّف مؤشر "غلوبال فاير باور" لعام 2020 الجيش الجزائري في المرتبة 28 عالمياً، والثاني إفريقياً، والأول مغاربياً، بتعداد بشري معتبر وميزانية دفاع ناهزت 13 مليار دولار حسب ترتيب جيوش العالم بتصنيف جلوبال فاير، 2020[15].

وتطمح الجزائر من خلال تحديث وعصرنة قواتها المسلحة وإدراج الأنظمة الإلكترونية والتكنولوجية الحديثة إلى تعزيز قدراتها الدفاعية والردعية على المستوى الإقليمي [16]وبحكم هذه القدرات والخبرة الطويلة المكتسبة في مجال مكافحة الإرهاب، برزت الجزائر كشريك إستراتيجي وحليف موثوق به دولياً، لا سيما في مقاربات التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية. [17]

وفي ظل التحولات الحادة بين 2020 و2026، وظفت الجزائر هذا المحدد العسكري بكثافة لحماية شريطها الحدودي، والحفاظ على التفوق الإقليمي وتوازن القوى، مستندة إلى جهوزيتها التامة لمجابهة التهديدات الأمنية غير النمطية [18]

د. المحددات المجتمعية والقيمية:

يمثل "النسق العقائدي الوطني" المشحون بـ النزعة الثورية والاستقلالية الرافد الأساسي المؤثر في صياغة العقيدة الدبلوماسية. ويتشكل هذا النسق من منظومة القيم التاريخية التي ترفض كافة مظاهر الهيمنة، والتدخل الأجنبي، وتدعم بشكل مطلق حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها. [19]

هذا الثقل التاريخي والسياسي المكتسب يمنح الجزائر دوراً قيادياً ورموزاً ريادية في نصرة قضايا التحرر في العالم الثالث [19]، وهو ما يفسر ثبات موقفها من قضية الصحراء الغربية ودعم جبهة البوليساريو، فضلاً عن اعتمادها الدائم على الدبلوماسية الوقائية والوساطة استناداً إلى هذا الرصيد الدبلوماسي القيمي.

هـ. المحدد الأيديولوجي:

يرتبط البعد الأيديولوجي في السياسة الخارجية الجزائرية بالمبادئ التحررية المناهضة للإمبريالية التي تبنتها الدولة غداة الاستقلال. ويظهر هذا الأثر من خلال التزام الأنظمة المتعاقبة بالمرافعة المستمرة من أجل إرساء نظام عالمي وسياسي أكثر عدلاً وإنصافاً، وحماية سيادة دول الجنوب على مواردها. [20]

و. المحدد السكاني والديموغرافي:

يمثل البعد الديموغرافي والتركيبة السكانية عاملاً مؤثراً في توجيه الفعل الدبلوماسي عند تقاطعه مع التوزيع العرقي العابر للحدود، ويبرز هنا الدور الجيو-أمني لـ قبائل الطوارق في الجنوب الجزائري، حيث يشكل امتدادهم العشائري والاجتماعي رافداً مهماً يواكب ويخدم

الدبلوماسية الرسمية في تحركاتها في منطقة الساحل، لا سيما لما لهذا البعد من تداعيات مباشرة على الأمن القومي بعد أحداث تمرد الحركة الأزوادية في شمال مالي.

ي. المحددات السياسية والمؤسساتية:

نظراً لطبيعة النظام السياسي الجزائري ذي المسحة الرئاسية، فإن سلطة صناعة وتوجيه القرار الخارجي تتركز بشكل مكثف في يد رئيس الجمهورية، وقد كرست التعديلات الدستورية المتلاحقة هيمنة السلطة التنفيذية ومنح الرئيس سلطات واسعة وحاسمة في الحالات الاستثنائية وإدارة الشؤون الدفاعية والخارجية.[21]

وتتسم عملية صنع القرار هنا بـ "الشخصنة المؤسساتية" السائدة في دول العالم الثالث،[22] حيث تلعب الكاريزما القيادية والخبرة الفردية دوراً بارزاً في صياغة التوجهات الإستراتيجية، [23] وهو ما اتضح تاريخياً في عهدي الرئيس "هواري بومدين" والرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، ويتجلى في المرحلة المعاصرة (2020-2026) من خلال قيادة الرئاسة مباشرة لهندسة التكيف الدستوري والأمني مع متغيرات الساحل.

2.5: المحددات الخارجية وضغوط البيئة الإقليمية والدولية.

تتحرك السياسة الخارجية الجزائرية كـ "متغير تابع" مستجيب للتحولات الجيو-استراتيجية الحاصلة في دوائر انتمائها الإقليمي والدولي، والتي تفرض شروطها على سلوك الدولة:

أ . محددات الدائرة المغاربية (معضلة الأمن المشترك) :

تميزت الدائرة المغاربية بوجود تباينات أيديولوجية عميقة بين نظمها الحاكمة خضعت تاريخياً للاستقطاب الدولي؛ فبينما تبنت الجزائر النهج الاشتراكي الثوري، اتجه المغرب وتونس نحو المعسكر الغربي، ولم تتوقف الخلافات عند الجانب الأيديولوجي بل تعدتها إلى النزاعات الحدودية الموروثة عن الاستعمار والتي فجرت "حرب الرمال" عام 963 [4].

وقد تعمق هذا الشرخ الإستراتيجي عقب "اتفاقية مدريد الثلاثية" عام 1975 وتقسيم الصحراء الغربية [25]؛ حيث اعتبرت الجزائر السلوك التوسعي المغربي تهديداً مباشراً

لأمنها القومي ومحاولة لمحاصرة دورها، وبناءً عليه أصبح النزاع في الصحراء الغربية المحدد الجوهري الحاكم للعلاقات البينية والمسبب الرئيس وراء فشل مشروع التكامل الاندماجي المغاربي [26]

ب. محددات الدائرة الإفريقية والساحلية:

ارتبط الاهتمام الجزائري بالقارة الإفريقية بتبني قضايا التنمية المستقلة والمزاوجة بين المقاربتين الأمنية والتنموية لحل النزاعات، وقد شهدت منطقة الساحل خاصة شمال مالي تنافساً إقليمياً محمراً على الريادة القيادية؛ إذ شكل النظام الليبي السابق بقيادة معمر القذافي منافساً شرساً للتحركات الجزائرية باعتبار الساحل مجالاً حيوياً لطرابلس [27]

وقد سعت الجزائر تاريخياً لمحاصرة النفوذ الليبي وعزل التحركات المغربية في العمق الإفريقي [28]، بينما تنظر الرباط إلى هذا النشاط الجزائري المكثف كمحاولة لتطويق مصالحها الحيوية في المنطقة. هذا التنافس التاريخي أفرز واقعاً معقداً في الفترة بين 2020 و2026 بعد انهيار الحكومات المركزية وتصاعد الانقلابات العسكرية بالساحل.[29]

ج. محددات البيئة الدولية:

تأثرت الجزائر ببنية النظام الدولي؛ إذ سمحت ظروف "الحرب الباردة" وثنائية القطبية لدول العالم الثالث بهامش حركة واسع تزعمت من خلاله الجزائر حركة عدم الانحياز [30]وبالمقابل، أدى بروز الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة إلى تراجع هذا الهامش، وترافق ذلك مع أزمة "العشرية السوداء" الداخلية في التسعينيات، مما فرض على الدبلوماسية الجزائرية انكفاءً ظرفياً وجموداً اتسم بردود الفعل. [31]

ومع مطلع الألفية الثالثة، وتحديداً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فرض البُعد الأمني نفسه كمحدد أساسي دولياً، مما أتاح للجزائر فرصة استعادة بريقها وحضورها الإقليمي من خلال توظيف خبرتها المكتسبة في "مكافحة الإرهاب"، لتصبح فاعلاً محورياً لا يمكن تجاوزه في الترتيبات الأمنية الدولية الحاكمة لمنطقة الساحل والصحراء.[32]

"بناءً على هذا التحليل النسقي، يتضح أن محددات السياسة الخارجية الجزائرية بشقيها الداخلي والخارجي، تعمل كتفاعلات ديناميكية هادفة؛ حيث يتم تدخل معطيات الجغرافيا، والقدرة العسكرية، والوزن الجيو-طاقي كمقدرات ذاتية صلبة، وتوظيفها من قبل المؤسسة الرئاسية كمخرجات استراتيجية موازنة لمواجهة ضغوط البيئة الخارجية المضطربة في الساحل والمحيط المغاربي بين 2020 و2026، مما يثبت فرضية الدراسة بأن أمن الحدود واستقرار الجوار يمثلان امتداداً حتمياً لبقاء الدولة المحورية."

6: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية.

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية من خلال شبكة معقدة من التفاعلات بين فواعل مؤسساتية رسمية يحدد الدستور صلاحياتها، وأخرى غير رسمية تحاول التأثير في التوجهات العامة، وهو ما يمكن تفكيكه وفق بيئتي الصنع الداخلية والمجتمعية على النحو التالي:

1.6: الفواعل الرسمية في صنع القرار الخارجي.

تمثل المؤسسات الرسمية القنوات الشرعية والدستورية التي يمر عبرها القرار الخارجي، وتتسم البنية المؤسساتية الجزائرية بمركزيّة واضحة تتوزع أدوارها كالتالي:

أ. مؤسسة رئاسة الجمهورية:

يتسم الدستور الجزائري بالوضوح التام فيما يخص الصلاحيات الواسعة والمطلقة المخولة لرئيس الجمهورية في هندسة السياسة الخارجية؛ وتشمل هذه الصلاحيات رسم التوجهات الإستراتيجية للدولة، وإبرام المعاهدات الدولية والمصادقة عليها، والتمثيل الخارجي والداخلي العالي للدولة، بالإضافة إلى التوقيع على اتفاقيات الهدنة والتحالف.[33]

ويكشف التتبع التاريخي للدساتير المتعاقبة تزايداً مطرداً في هيمنة السلطة التنفيذية ممثلة في الرئاسة على هذا المجال الحيوى؛ إذ منح دستور 1963 في مادته 58 الرئاسة صلاحية تحديد السياسة الحكومية وتوجيهها والتنسيق الخارجي للبلاد..، وسار دستور 1976 على النهج ذاته بإقراره دور الرئيس في رسم السياسة العامة للأمة قيادياً

وتنفيذياً، وصولاً إلى دستور 1989 (المادة 74) ودستور 2016 (المادتين 77 و91) اللذين رسخا هذه الهيمنة[34].

وقد تعزز هذا المنحى بشكل أعمق في التعديل الدستوري لعام 2020، حيث أصبح الرئيس يدير ويقود ويصمم كافة مراحل صناعة القرار الخارجي، وليس مجرد موجه له، مستنداً إلى شرعيته السياسية والمؤسساتية العليا[35].

ب. وزارة الشؤون الخارجية والجهاز الدبلوماسي:

تُعد وزارة الشؤون الخارجية الهيئة التنفيذية التكنوقراطية المنوط بها تفعيل قرارات الرئاسة، والجهاز التنفيذي المشرف على النشاط الخارجي للدولة تحت التوجيه المباشر للرئيس، وتتلخص مهام الوزارة في المحاور التالية :[36]

- **التمحيص والاستشراف الجيو-استراتيجي:** تحليل الوضع الدولي ورصد المتغيرات الإقليمية التي تمس المصالح الحيوية للجزائر.
- **التنسيق والتحضير:** إعداد الدراسات الإستراتيجية واقتراح المبادرات الدبلوماسية وتحديد خطواتها العملية.
- **الإرشاد والوساطة القطاعية:** تحسين مسارات التنسيق المشترك بين مختلف الوزارات وتقديم الاستشارات التخصصية للوفود في الخارج.
- **الهندسة القانونية:** التحضير والإعداد للاتفاقيات الدولية والمعاهدات الثنائية ومتعددة الأطراف وتفسير بروتوكولاتها.

ويتجسد هذا الأداء الميداني عبر أجهزة فرعية متكاملة تشمل وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، المديريات العامة المكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية والساحل، السفارات والبعثات الدبلوماسية الدائمة، المراكز الثقافية بالخارج، والمبعوثين والممثلين الشخصيين للرئيس.

وبرغم الوضوح القانوني والمؤسساتي لهذه الهياكل، فإن الواقع العملي يؤكد أن رئيس الجمهورية يظل سيد الموقف الخارجي والمحرك الأساسي له وفقاً لرؤيته الخاصة؛ ولعل أبرز ما يبرهن على ذلك التصريح التاريخي للرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة عام 2000 حين قال: ***"أعتقد أن منصب وزير الخارجية بالنسبة لرئيس دولة ما هي إلا مسألة ثقة قبل كل شيء، لأن الصلاحيات الخارجية هي صلاحيات الرئيس، ومن ثمة فإن الإنسان الذي يقع عليه الاختيار كان لابد أن يحظى بالثقة إلى أبعد الحدود."*** يعكس هذا الواقع غلبت العوامل الشخصية والكاريزمية للرئيس والدوائر المقربة منه في هندسة الفعل الدبلوماسي، على حساب البناء المؤسساتي التشاركي التقليدي[37]

ج. البرلمان:

يتسم الأداء البرلماني بغرفتيه بالضعف والقصور الواضح في مجال السياسة الخارجية، وتنحصر أدواته الرقابية في هوامش ضيقة مقارنة بالصلاحيات الرئاسية الطاغية؛ فالبرلمان لا يملك سوى أدوار ثانوية وشكلية، مثل الموافقة اللاحقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية دون القدرة على تعديلها، أو فتح نقاشات عامة غير ملزمة حول السياسة الخارجية.[38]

ويعود هذا التأثير المحدود إلى طبيعة الهندسة الدستورية لا سيما منذ دستور 1996 وحتى تعديل 2020 التي جعلت من تقرير وتوجيه السياسة الخارجية اختصاصاً حصرياً ومحجوزاً لرئيس الجمهورية، وبذلك تحول البرلمان عملياً إلى أداة مؤسساتية لتزكية قرارات السلطة التنفيذية وإضفاء الطابع الشرعي القانوني عليها، نتيجة لغياب الفصل الصارم بين السلطات وتمركز الثقل السياسي بيد الرئيس.

د. المؤسسة العسكرية:

تُصنف مؤسسة الجيش الوطني الشعبي كمؤسسة دستورية نظامية معبرة عن سيادة الدولة وكينونة الأمة، ويفرض الدستور عليها الحياد التام وعدم الانخراط في التنافس السياسي الحزبي المباشر.[39]

ومع ذلك، فإن طبيعة التهديدات الأمنية المحيطة بالجزائر منحت الجيش دوراً استشارياً وإستراتيجياً بالغ الأهمية في توجيه بوصلة السياسة الخارجية، لا سيما من خلال التنسيق الوثيق بين هيئة الأركان، الأمن العسكري، وجهاز المخابرات [40]تاريخياً، حدد الميثاق الوطني (1976 و1986) مهام الجيش في صيانة التراب الوطني، الدفاع عن الثورة، والمساهمة في التنمية، بينما ركز دستور 1996 على مهمة المحافظة على الاستقلال الوطني والسيادة. [41]

وقد برز التحول الجوهري والنوعي لتداخل القرار الأمني بالعسكري في اعتداء تيقنتورين الإرهابي عام 2013، حيث فرضت المعالجة العسكرية الحاسمة نفسها على أجندة الدبلوماسية الدولية لعواصم الكبرى.

الشكل رقم 01: خريطة جغرافية توضح الجماعات الإرهابية والقواعد العسكرية الأجنبية الساحل الإفريقي.

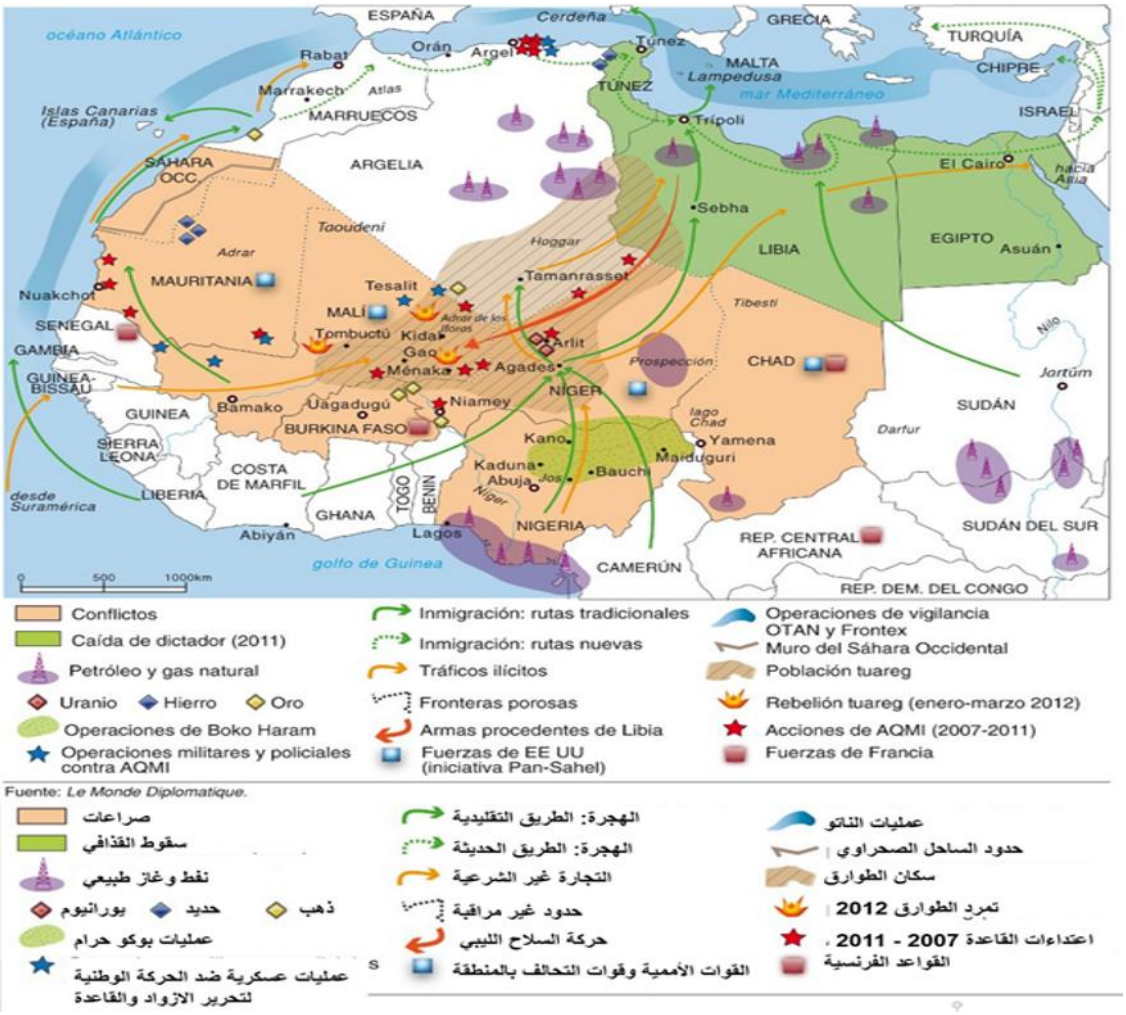

أما في المرحلة المعاصرة الممتدة بين 2020 و2026، فقد شهدت العقيدة العسكرية الجزائرية تحولاً إستراتيجياً تاريخياً من خلال تعديل الدستور (2020)، والذي بات يسمح للجيش بالخروج والمشاركة في عمليات حفظ السلام خارج الحدود تحت غطاء المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية) وبموافقة ثلثي البرلمان.

هذا التحول مكّن المؤسسة العسكرية من معاضدة القرار الخارجي مباشرة عبر المتابعة والرصد الميداني والردع الاستباقي للوضع المتأزم في منطقة الساحل الإفريقي (مالي، النيجر، وليبيا).

هـ. الهيكل المؤسساتي لصنع القرار الخارجي:

يوضح الجدول التالي طبيعة العلاقات والأدوار التفاعلية للأجهزة الرسمية المسؤولة عن هندسة وصنع القرار الخارجي في المنظومة السياسية الجزائرية:

الجدول رقم01: الأجهزة الرئيسية في صناعة القرار الخارجي الجزائري

↓ (إشراف وتوجيه مباشر) ↓	↓ (تنسيق إستراتيجي وأمني) ↓	↓ (إحالة دستورية ومصادقة) ↓
وزارة الشؤون الخارجية	**المؤسسة العسكرية**	**البرلمان (بغرفتيه)**
الجهاز التنفيذي والدبلوماسي المشرف على النشاط الخارجي	*المتابعة والرصد الميداني والدفاع الإستراتيجي وحماية الحدود*	*المصادقة اللاحقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية*

↓ مخرجات الفعل الدبلوماسي والأمني للسياسة الخارجية الجزائرية ↓

مخرجات الفعل الدبلوماسي والأمني للسياسة الخارجية الجزائرية

الجدول من إعداد الباحث

من خلال الجدول نلاحظ أن عملية صنع القرار الخارجي، وإن كانت تمر عبر قنوات مؤسساتية متعددة، إلا أنها ترتكز بالمقام الأول على محورية رئيس الجمهورية بحكم صلاحياته الدستورية الواسعة الواضحة، والتجربة السياسية التاريخية للدولة الجزائرية منذ الاستقلال.

2.6: الفواعل غير الرسمية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية:

تحاول القوى غير الرسمية ممارسة أدوار ضاغطة للتأثير في توجهات القرار الخارجي، برغم الهامش الضيق المتاح لها في البيئة السياسية الداخلية:

أ. الأحزاب السياسية:

تُعد الأحزاب السياسية من الأدوات الوظيفية المستخدمة في فضاء السياسة الخارجية من خلال التعبئة الجماهيرية وإصدار البيانات السياسية إزاء القضايا الإقليمية والدولية، وبرغم أن البيئة الدستورية الجزائرية تقر بالتعددية الحزبية، إلا أن النظام السياسي حرص دائماً على ضبط إيقاع هذه الأحزاب لتكون صدى وامتداداً للمواقف الخارجية الرسمية للدولة.[42]

بناءً على ذلك، يلاحظ غياب أي دور حقيقي للأحزاب في رسم أو تعديل القرارات الخارجية الحساسة، بل يقتصر دورها على لعب دور القوة الناعمة المساندة لتوجهات السلطة، في حين ينظر النظام إلى أي خروج عن الإجماع الدبلوماسي الرسمي كعامل عدم استقرار

ب. الرأي العام والإعلام:

يتسم تأثير الرأي العام في صناعة المواقف الخارجية بالمحدودية والضعف؛ ويعود ذلك لعوامل هيكلية أبرزها: غياب آليات علمية دقيقة كمراكز سبر الآراء المستقلة لقياس توجهات الشارع، وضعف الثقافة السياسية التخصصية في الشؤون الدولية، وغياب الأطر التنظيمية المستقلة.[43]

ومع ذلك، فيبرز استثناء جوهري يتجلى في "قضايا الإجماع القيمي والوطني"، حيث يشكل الرأي العام قوة ضغط أخلاقية لا يمكن لصانع القرار تجاوزها، لا سيما في مناصرة القضية الفلسطينية، دعم حق تقرير المصير للشعوب، أو القضايا المرتبطة بالهوية الوطنية والدين.

أما الإعلام العمومي والخاص، فيظل فاعلاً محدود الأثر في مرحلة الصنع نتيجة لطبيعة الممارسة السياسية وتأثره بالخطوط الحمراء التي تضعها السلطة؛ حيث يقتصر دوره العملي على تفسير، تبرير، وترويج القرارات والمواقف الخارجية التي يتخذها النظام بشكل منفرد.[44]

"تأسيساً على ما تقدم، تكشف بنية صنع القرار الخارجي في الجزائر عن معادلة جيو-سياسية غير متناظرة الأطراف؛ حيث تتركز القوة التقريرية الفعلية والنهائية داخل 'المربع السيادي الصلب' المتمثل في مؤسسة الرئاسة بالتكامل الإستراتيجي الاستشاري مع المؤسسة العسكرية، في حين تظل بقية الفواعل الرسمية كوزارة الخارجية والبرلمان، وغير الرسمية كالأحزاب والإعلام، أدوات وظيفية لتنفيذ، تزكية، وتسويق القرار. هذا النمط التمركزي يمنح الدبلوماسية الجزائرية بين 2020 و2026 سرعة الاستجابة والصرامة الحازمة في مواجهة التهديدات الأمنية المباشرة على خطوط حدودها بالساحل."

7.خاتمة:

تأسيساً على ما تم بحثه وتحليله، يمثّل هذا الحيز الختامي الحصاد العلمي والمنهجي لجهود تفكيك الأبعاد البنيوية والإستراتيجية المحددة والموجهة للسياسة الخارجية الجزائرية إزاء التحولات الجيوسياسية المتسارعة في منطقة الساحل الإفريقي خلال الفترة (2020–2026). وقد سارت الدراسة في خط تصاعدي حاول الإحاطة بالأبعاد الذاتية والموضوعية الحاكمة للفعل الدبلوماسي والأمني الجزائري؛ حيث أثبت التقييم المنهجي أن السياسة الخارجية الجزائرية لا تتحرك في فراغ، بل هي نتاج تفاعل ديناميكي مستمر بين مقدرات داخلية وضغوط بيئية خارجية مضطربة، مفصّحةً عن نجاعة إسقاط "نظرية مركبات الأمن الإقليمي" لـ باري بوزان وأولي ويفر لتوضيح كيف تحول الساحل الإفريقي إلى دائرة أمنية ملتصقة وحتمية بالداخل الجزائري.

وفيما يتعلق بالمحددات والبيئة الحاكمة، خلص البحث إلى أن الثوابت التاريخية والقيمية للثورة التحريرية لم تتغير، غير أن هذا البعد القيمي اصطدم بواقع برغماتي فرضته الفوضى الجوارية وتصاعد التهديدات غير النمطية العابرة للحدود. كما أكدت النتائج على شخصنة وتفرد القرار الخارجي والأمني داخل المؤسسة الرئاسية بالتكامل الإستراتيجي مع هيئة الأركان والمؤسسة العسكرية، وهو التداخل الذي حسَمه التعديل

الدستوري لعام 2020 بمنح القرار العسكري مرونة إستراتيجية سمحت بتعديل آليات الاستجابة الدفاعية لمجابهة مصادر التهديد في مهدها الساحلي.

وفي إجابتها عن إشكالية الدراسة ورصد حدود نجاعة العقيدة الأمنية المحدثة، أثبتت المعطيات الميدانية والتحليلات الجيو-أمنية تحقق الفرضيات العلمية للبحث؛ إذ يتجلى في الفرضية الأولى صحة وجود علاقة طردية بين تصاعد حدة الأزمات المركبة وفراغ القوة الاستراتيجي في الساحل بين عامي 2020 و2026، وبين اتجاه صناعة القرار في الجزائر نحو تفعيل سلوك أمني وعسكري أكثر مرونة وقائم على الردع الاستباقي لتأمين حدودها البرية الشاسعة، وهو ما جسّده التعديل الدستوري وتكثيف المناورات الحدودية الردعية.

كما أثبت التحليل الميداني صحة الفرضية الثانية القائلة بأن التعديل الدستوري لعام 2020 أتاح أبعاداً مناورتية جديدة للعقيدة الأمنية الجزائرية؛ حيث شكّل هذا التحول أداة ردع قانونية وسياسية سمحت للدولة بالمناورة والرصد الميداني والتحذير الاستباقي للقوى الدولية والإقليمية المتصارعة في مالي والنيجر، مبيناً أن حماية الحدود باتت تبدأ من تفكيك التهديد في عمقه الساحلي قبل وصوله لخط التماس الجغرافي.

وفي إطار الفرضية الثالثة، تأكد عملياً أن المقاربة الدبلوماسية الوقائية القائمة على القانون الدولي والحلول السياسية واجهت تحديات هيكلية حادة بسبب صعود مجالس عسكرية في الساحل وتأسيس "تحالف دول الساحل" (AES) الذي رفض الأطر التقليدية السابقة للوساطة. وقد فرض هذا الواقع الجيوسياسي المستحدث على الدبلوماسية الجزائرية الانتقال من مقاربة الوساطة المحايدة إلى مقاربة الربط الشامل بين الأمن والتنمية المستدامة عبر تفعيل المشاريع الحيوية الكبرى، مدعومة بحضور أمني واستخباراتي استباقي لحماية المصالح القومية العليا وتثبيت الاستقرار الإقليمي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج الإستراتيجية التي توضح واقع وآفاق الدور الإقليمي للجزائر؛ يتصدرها تأكيد التداخل العضوي بين الأمن القومي الداخلي والبيئة الإقليمية للساحل، حيث غدت ظواهر الإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة، والهجرة

غير الشرعية، وتجارة السلاح متغيرات ضاغطة ومباشرة على استقرار الدولة. كما أظهرت النتائج تمركز سلطة التقدير الإستراتيجي وإدارة الأزمات الخارجية بشكل حاسم بين رئاسة الجمهورية والمؤسسة العسكرية. وفي ظل تحول الساحل الإفريقي إلى ساحة صراع دولي وإقليمي محموم يتسم بالتنافس الحاد وتراجع القوى التقليدية، تواجه الجزائر حتمية مواجهة إستراتيجيات التطويق الجيوسياسي لمجالها الحيوي، لا سيما مع قصور الترتيبات الأمنية الجماعية والاقليمية التقليدية، ما جعل صناعة القرار تعتمد بشكل أكبر على الردع الذاتي والترتيبات الدفاعية الثنائية.

وبناءً على هذه المخرجات، تتحدد آفاق السياسة الخارجية والأمنية الجزائرية عبر جملة من التوصيات الإستراتيجية الموجهة؛ وفي مقدمتها ضرورة الانتقال المتسارع نحو الدبلوماسية الاقتصادية والتنموية الميدانية عبر تفعيل أدوار "الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية"، والاستثمار المباشر في المشاريع البنيوية العابرة للحدود؛ كمشروع طريق الوحدة الإفريقية (الجزائر - لاغوس)، وخط أنبوب الغاز العابر للصحراء (NIGAL)، وتطوير شبكات ألياف الاتصالات والمناطق الحرة الحدودية مع النيجر وموريتانيا لتجفيف الحواضن الاجتماعية للإرهاب وقطع الطريق أمام المشاريع المنافسة.

كما يتطلب الرهان المستقبلي مأسسة مراكز التفكير والاستشراف الأمني لرفد المربع التقريري بالبيانات الدقيقة، وتفعيل القوة الناعمة والدبلوماسية الروحية والاجتماعية العابرة للحدود للتعامل المباشر مع مكونات المنطقة كقبائل الطوارق والنخب المحلية. يضاف إلى ذلك أهمية بناء شراكات مرنة تحافظ على استقلالية القرار الوطني وتتجنب الانخراط في سياسة المحاور الاستقطابية، بالتوازي مع إطلاق منصات إعلامية موجهة بلغات مجتمعات الساحل لشرح المواقف الجزائرية والرد على الحملات المضللة. ويبقى هذا الملف بؤرة بحثية متجددة تفتح آفاقاً واسعة لاستكشاف كيفية موازنة الجزائر مستقبلاً بين

صيانة السيادة الوطنية المطلقة وحتمية الانخراط الفعلي في الترتيبات الأمنية الجماعية كقوة إقليمية محورية.

8.الهوامش والإحالات:

[1]-محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (بيروت: دار الجيل، ط2، 2001)، ص ص 36–37.

[2]دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام 1963، الجريدة الرسمية، ص 88. متاح على : http://www.joradp.dz

[3]دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام 1976، الجريدة الرسمية، الفصل السابع، المادة 99. متاح على http://www.joradp.dz :

[4]دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام 1976، الجريدة الرسمية، الفصل السابع، المادة 89. متاح على http://www.joradp.dz :

[5]حسينة تين، الدبلوماسية الإفريقية ومبادرة النيباد، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، (جامعة مستغانم: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012–2013)، ص 17.

[6]سليم العايب، الدبلوماسية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة باتنة، 2010–2011)، ص 36.

[7]المصدر نفسه، ص 38.

[8]محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإريترية، (بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع، ط1، 2004)، ص ص 31–39.

[9]حسينة تين، مرجع سابق، ص 40.

[10]نورة بن الحاج جلول، المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، (جامعة مستغانم: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ص 18.

[11]زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، (طرابلس : دار التالة، ط2، 1999) ، ص 129.

[12]إدريس عطية، "التغير في السياسة الخارجية الجزائرية : المحددات والحوافز"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي : الدور الإقليمي للجزائر : المحددات والأبعاد، (جامعة تبسة، 28–29 أفريل2014) ، ص 7.

[13]أمينة مصطفى دالة، "العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري : أمن الحدود بين مالي وليبيا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 24–51، (شتاء/ربيع 2014) ، ص 124.

[14]عبد النور بن عنتر، السياسة الدفاعية الجزائرية والرهانات الأمنية في الساحل الإفريقي، (الجزائر : منشورات النشر الجامعي، ط1، 2014) ، ص 41.

[15]ترتيب جيوش العالم بتصنيف جلوبال فاير باور 2020"، (05 فيفري 2020)، متاح عبر الرابط : https://halageorgia.com/2020-global/تاريخ الاطلاع: 10 أفريل 2026

[16]- أمينة مصطفى دالة، مرجع سابق، ص 124.

[17]- Tewfik Hamel, Algeria'sDefense and Security Policy in the Sahel: Regional Challenges and Geopolitical Shifts, (Paris: L'Harmattan, 2017), pp. 153–154.

[18]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 41.

[19]- رابح زغوني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي"، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 23، (نوفمبر 2016)، ص 87.

[20]- المرجع نفسه، ص 83.

[21]- عمارة عمروس، "البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية"، المركز العربي الديمقراطي، متاح على: http://democraticac.de/?p=43481 تاريخ الاطلاع: 05 أفريل 2026

[22]- عبد العالي حاجة وأمال بعيش تمام، "المركز القانوني لرئيس الجمهورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 14، (أكتوبر 2016)، ص 83.

[23]- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 378.

[24]- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 381.

[25]- سمير قط، البعد الإفريقي وسياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية والإستراتيجية، (جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017)، ص ص 51–52.

[26]- سمير قط، المرجع نفسه، ص ص 44–47.

[27]- Tewfik Hamel, Op. Cit., pp. 162–163.

[28]- جمعة عمر عامر المودي، المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية، مذكرة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، 2011)، ص ص 33–35.

[29]- Tewfik Hamel, Op. Cit., pp. 151, 162.

[30]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 82.

[31]- وهيبة دالع، "الثوابت والمتغيرات في العقيدة الدبلوماسية الجزائرية: من ثنائية القطبية إلى أحادية القطب"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 49، العدد 195، (2014)، ص ص 81–84.

[32]- محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 37.

[33]- Tewfik Hamel, Op. Cit., p. 163.

[34]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام 1996، الجريدة الرسمية، المادة 77. متاح على: http://www.joradp.dz

[35]-مرسوم رئاسي رقم 02-403 مؤرخ في 26 أكتوبر 2002، يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 79، (01 ديسمبر 2002)، متاح عبر موقع وزارة الشؤون الخارجية: www.mae.gov.dz

[36]-رضا دغبار، "الأجهزة المتداخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، (جوان 2016)، ص ص 432–433.

[37]-مرسوم رئاسي رقم 02-403، مرجع سابق.

[38]-رضا دغبار، مرجع سابق، ص ص 436–437.

[39]-المرجع نفسه، ص ص 436–437.

[40]-عبد الإله بلقزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة، ضمن كتاب: الجيش والسياسة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002)، ص ص 17–19.

[41]-محمد الطاهر عديلة، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999–2004، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة قسنطينة، 2005)، ص 108.

[42]-عزيزة ضميري، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة، 2008)، ص 112.

[43]-محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 114.

[44]-المرجع نفسه، ص 116.